PUBLIC

الحرب الأوكرانية تعيق انتعاش الاقتصاد العالمي

> مجموعة الخزينة
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- تلميح محافظي البنوك المركزية حول العالم بإمكانية تسريع وتيرة رفع أسعار الفائدة في خطوة قد تكون ضرورية لتهدئة تزايد ضغوط الأسعار.
- الاحتياطي الفيدرالي يشير إلى إمكانية استخدام زيادات أكبر من المعتاد في أسعار الفائدة خلال الفترة القادمة، وبنك كندا يقر بإمكانية حدوث زيادات أكبر بعد رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماع أبريل.
- تباطؤ وتيرة نمو قطاع التصنيع الألماني في أبريل بينما تسارعت وتيرة نمو قطاع الخدمات وفقاً لقراءة مؤشر مديري المشتريات التي صدرت الأسبوع الماضي. معدل التضخم السنوي يصل في مارس إلى أعلى مستوياته المسجلة على أساس سنوي في أكبر اقتصاد على مستوى أوروبا عند مستوى 7.6%.
- كندا تسجل أعلى مستوى للتضخم منذ عام 1991 والبنزين يساهم بصفة رئيسية في تلك الزيادة. وبنك كندا يتصدر أقرانه برفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماع أبريل.
- الناتج المحلي الإجمالي للصين يتجاوز في الربع الأول كافة التوقعات على الرغم من عمليات الإغلاق واسعة النطاق في محاولة للحد من تفشي أحدث السلالات المتحورة من فيروس كوفيد-19. إلا أن مبيعات التجزئة جاءت مخيبة للآمال في ظل جهود البلاد لاحتواء أسوأ تفشي لفيروس كوفيد-19 منذ بداية ظهوره في عام 2020.

كشف أحدث تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي والصادر عن صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي عن توقعات بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ هذا العام بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا. حيث من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 6.1% في عام 2021 إلى 3.6% في عامي 2022 و 2023 ، ويمثل ذلك تراجعاً قدره 0.8 و 0.2 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير الماضي. وأشار صندوق النقد الدولي إلى زيادة أسعار السلع الأساسية بسبب الحرب إلى جانب تزايد ضغوط الأسعار مما أدى إلى رفع توقعاته للتضخم لعام 2022 إلى 5.7% للاقتصادات المتقدمة و8.7% للاقتصادات الناشئة والنامية – بزيادة قدرها 1.8 و 2.8 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في يناير.

وساهمت الحرب في تزايد اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع معدلات التضخم، وهي مشاكل كانت العديد من الدول تعاني منها بالفعل بسبب الجائحة. وقد زادت ضغوط الأسعار من تلك التوقعات خلال الأشهر المقبلة، مما قد يؤدي إلى لجوء صناع السياسات إلى تشديد السياسات النقدية. وقال صندوق النقد الدولي إن التوقعات لا تزال غير مؤكدة، مع إمكانية تصاعد حدة الحرب وتشديد العقوبات ومن المحتمل ظهور متغيرات جديدة لفيروس كوفيد-19 مما قد يعيق التعافي الاقتصادي. وقالت كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي: "للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، أصبح التضخم خطراً واضحاً وقائماً للعديد من البلدان حول العالم". وأضافت قائلة: "هذه نكسة هائلة لانتعاش الاقتصاد العالمي."

الولايات المتحدة الامريكية

باول يلمح بسلسلة من الزيادات الكبيرة

أكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول خلال الأسبوع الماضي عزم البنك المركزي على مكافحة التضخم، مشيراً إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة في اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي القادم المقرر انعقاده في الرابع من مايو. وفي سياق حديثه أمام لجنة نظمها صندوق النقد الدولي، أكد باول توقعات الأسواق بقوله: "أود أن أقول إن رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس سيكون مطروحاً على طاولة اجتماع مايو." وأضاف: "من الضروري للغاية استعادة استقرار الأسعار". أما على صعيد الميزانية العمومية للبنك المركزي، فمن المتوقع أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي قريباً في تقليص حيازته من السندات، مع القيام بالإعلان عن خطوته القادمة في اجتماعه المقرر انعقاده في 3-4 مايو. وفي ظل اقتراب الميزانية العمومية من 9 تريليون دولار تتكون بصفة رئيسية من سندات الخزانة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، أشار اجتماع مارس إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيقوم بتقليص حيازته من سندات الخزانة مستحقة السداد بنحو 95 مليار دولار شهرياً. وفي اجتماعه الأخير في مارس، رفع الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، إلا أنه في ظل ارتفاع التضخم الاستهلاكي إلى أعلى مستوياته المسجلة في 40 عاماً بوصوله إلى 8.5% على أساس سنوي تتزايد المخاوف بلا شك. وستكون الزيادة المرتقبة في مايو هي المرة الأولى منذ عام 2006 التي يقوم فيها البنك المركزي برفع سعر الفائدة في اجتماعات متتالية، وستكون أول زيادة بمقدار نصف نقطة منذ عام 2000.

كما أعرب باول عن ضرورة توخي الحذر في المستقبل، مضيفاً "لا أعتقد أنك ستسمع أي شخص في الاحتياطي الفيدرالي يقول إن ذلك سيكون مباشراً أو سهلاً. سيكون صعباً للغاية، وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيق ذلك ". وكانت حلقة النقاش هي آخر ظهور علني لباول قبل اجتماع سياسة البنك المركزي المقرر الشهر المقبل.

حركة الأسواق

على جبهة أسواق العملات الأجنبية، احتفظ الدولار بمرونته، إذ أنهى المؤشر تداولات الأسبوع على ارتفاع بنسبة 0.7%. في حين تعرض الجنيه الاسترليني لضغوط شديدة بسبب التعليقات الحذرة من مسؤولي بنك إنجلترا والبيانات المخيبة للآمال، وتراجع خلال في آخر تداولاته دون مستوى 1.29.

PUBLIC

في المقابل، ارتفع اليورو إلى 1.0937 يوم الخميس قبل أن ينهي تداولات الأسبوع عند مستوى 1.0795 بعد أن فقد زخمه الصعودي على خلفية تبني لاجارد لنبرة حذرة.

أما على صعيد السلع، اتجه النفط ليسجل ثالث انخفاض أسبوعي له بعد تلميح الاحتياطي الفيدرالي باتخاذ إجراءات صارمة ومواجهه الصين لضربة شديدة تهدد الاستهلاك. حيث أنه وبعد سلسلة من عمليات الإغلاق التي شملت مناطق في الصين في محاولة لاحتواء تفشي الفيروس، من المتوقع أن تنخفض واردات وقود أكبر مستورد للخام على مستوى العالم بنسبة 20% في أبريل مقارنة بالعام الماضي. وأنهى سعر مزيج خام برنت تداولات الأسبوع متراجعاً بنسبة 5% بوصوله إلى 106.65 دولار.

أوروبا والمملكة المتحدة

مؤشر مديري المشتريات لقطاعي التصنيع والخدمات
تباطأت بشدة وتيرة نمو قطاع التصنيع الألماني في أبريل، بينما تسارعت وتيرة نمو قطاع الخدمات، وفقاً لأحدث مسح صدر يوم الجمعة. إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى 54.1 في أبريل مقابل 56.9 في مارس الماضي، مسجلاً أدنى مستوياته في 20 شهراً حيث انخفضت الطلبات الجديدة للمرة الأولى منذ نحو عامين. وتأثر المؤشر سلباً على خلفية تزايد حالة عدم يقين لدى العملاء فيما يتعلق بالتوقعات والعقوبات الاقتصادية واختناقات سلسلة التوريد الناجمة عن الحرب في أوكرانيا.

ومن جهة أخرى، سجل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات أعلى مستوياته في ثمانية أشهر، مرتفعاً إلى 57.9 هذا الشهر مقابل 56.1 في مارس. وساهم في تعزيز أداء القطاع تخفيف قيود كوفيد-19 وكانت قراءته أفضل بكثير من توقع وصول قراءة المؤشر إلى 55.5 نقطة. كما انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب، الذي يشمل قطاعي التصنيع والخدمات اللذين يمثلان معاً أكثر من ثلثي أكبر اقتصاد في أوروبا، إلى 54.5 نقطة على الرغم من أنه كان أفضل قليلاً من توقعات المحللين التي اشارت الي وصوله إلى 54.1. وارتفع معدل التضخم الألماني إلى 7.6% على أساس سنوي في مارس – فيما يعد أعلى مستوياته منذ أكثر من 40 عاماً.

كندا

أعلى معدل تضخم منذ عام 1991
ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين السنوي في كندا بوتيرة أسرع من المتوقع في مارس، إذ وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ 31 عاماً عند مستوى 6.7% على أساس سنوي، فيما يعد أعلى بكثير من التوقعات ونقطة مئوية كاملة أعلى من المستويات المسجلة في فبراير، متخطياً بذلك النطاق المستهدف للبنك المركزي للشهر الثاني عشر على التوالي بنسبة 1-3% وأقل بقليل من 6.9% الذي سجله في يناير 1991. وتقوم هيئة الإحصاء الكندية بتجميع أسعار السلع والخدمات ضمن ثماني مجموعات، والتي ارتفعت بلا استثناء مقارنة بمستويات شهر مارس 2021. ويعتبر البنزين المحرك الرئيسي، حيث يمثل نحو 40% من تلك الزيادة بعد ارتفاعه بنسبة 11.8% في مارس و39.8% خلال العام. كما كانت أسعار المواد الغذائية من أكبر العوامل التي ساهمت في تلك الزيادة، إذ قفزت بنسبة 8.7% على أساس سنوي.

وبعد رفع بنك كندا أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية الأسبوع الماضي، ساهمت تلك الزيادة بمعدل أعلى من المتوقع في تعزيز إمكانية رفع سعر الفائدة مرة أخرى في اجتماع يونيو المقبل. وكان المركزي الكندي هو أول البنوك المركزية في مجموعة الدول السبع التي تقوم برفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس الأسبوع الماضي. وأقر محافظ المركزي الكندي تيف ماكليم بأن هناك امكانية لحدوث زيادات أكبر في تكاليف الاقتراض في ظل سعي البنك المركزي خفض معدلات التضخم من أعلى مستوياتها في ثلاثة عقود.

آسيا

الناتج المحلي الصيني يتخطى التوقعات في الربع الأول
على الرغم من التداعيات الناجمة عن تدابير الاغلاق لاحتواء جائحة كوفيد-19 في أجزاء من البلاد في مارس، نما الناتج المحلي الإجمالي الصيني في الربع الأول من العام بوتيرة أسرع من المتوقع مسجلاً نمواً بنسبة 4.8% على أساس سنوي ومتجاوزاً التوقعات التي أشارت إلى زيادة بنسبة 4.4%. وارتفعت الاستثمارات في الأصول الثابتة بنسبة 9.3% على أساس سنوي، فيما يعد أعلى بكثير من التوقعات التي أشارت إلى نمو بنسبة 8.5%. وارتفع الاستثمار في قطاع التصنيع بنسبة 15.6% على أساس سنوي، وشهدت استثمارات البنية التحتية زيادة بنسبة 8.5%. كما ارتفع الإنتاج الصناعي في مارس بنسبة 5%، متجاوزاً توقعات النمو بنسبة 4.5%.

وجاءت مبيعات التجزئة مخيبة للآمال بعد انخفاضها بنسبة 3.5% عن العام السابق مقابل التوقعات بتسجيل انخفاض بنسبة 1.6%. ومنذ مارس واصلت البلاد جهودها لاحتواء أسوأ موجة تفشي لفيروس كوفيد-19 منذ بداية ظهور الجائحة في عام 2020، عندما أدت عمليات الإغلاق إلى تسجيل انكماش بنسبة 6.8% في الربع الأول من عام 2020. كما تواصل البطالة ارتفاعها، ووصلت إلى 6% في مارس مقابل 5.4% في فبراير - وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها وأكدت أنها أكثر خطورة مما كانت عليه عند بداية ظهور الجائحة في عام 2020. وأصدر المكتب الوطني للإحصاء بيان أوضح فيه انه "يجب أن ندرك أنه مع تزايد تعقيد البيئة المحلية والدولية وحالة عدم اليقين، تواجه التنمية الاقتصادية صعوبات وتحديات كبيرة".

الكويت

الدينار الكويتي
أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30525.

PUBLIC

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0839	1.0771	1.0854	1.0796	1.0600	1.0900	1.0842
GBP	1.3034	1.2824	1.3039	1.2841	1.2700	1.3100	1.2837
JPY	128.37	127.72	129.10	128.56	127.00	130.00	128.12
CHF	0.9528	0.9526	0.9592	0.9571	0.9400	0.9700	0.9525

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com